لايقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض انه يوجب امتناع
ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا
انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر
لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن العلة
فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قوله تعين خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولوي واستدلوا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
نجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول له وكون
اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم
لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد
الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب
الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهر واما النسبة
الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له
وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى يعبر عنهما بانهما كانا شبيهين
بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سير شديد
في قوة فعل سير شديدا ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى ساير المفاعيل
عند قيامه مقام الفاعل وهذا الفعل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة
ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة
مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان ما ذكرتم يقتضي
ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين
لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته
الى ساير المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل عدم دخول الواسطة
عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم
مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما قيدنا
فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قوله
بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر القول بالتشبيه
وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز

وقوعها

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك
مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد
من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ قوله اي جميع ما سوى
المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر
لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى
يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا
الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام
فاعل للعلم قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه
قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك
صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه
وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قوله ومنها المبتداء عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او من جملة
المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يراد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة
افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان
مسندا فانه مبتدا يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم في قام ابوه زيد مبتدا لاحتمال ان يكون خبرا
لزيد وليس لهذا القسم من المبتدا خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا حاجة لتقدير خبر مسند
اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قوله هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر
هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما
لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر
ليكون ردا على زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند
اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولكنه
انما لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدا عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال
اراد حصر المبتداء الذي اتفق عليه من الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
ح ليس للطرد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون
هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا وبلا وذلك

المبتدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)